



## Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



### The role of financial indicators derived from the statement of cash flows and the accrual basis in assessing bank liquidity: An applied study in a sample of commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange

Rebaz Muhammad Hussein Muhammad\*, Ayad Shaker Sultan

College of Administration and Economics/University of Sulaymaniyah

#### Keywords:

Financial indicators, Statement of cash flows & Accrual basis, Liquidity

#### ARTICLE INFO

#### Article history:

Received 13 Mar. 2024  
Accepted 18 Mar. 2024  
Available online 30 Jun. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



\*Corresponding author:

**Rebaz Muhammad Hussein**

College of Administration and Economics/University of Sulaymaniyah



**Abstract:** The research aims to explain the importance of financial indicators derived from the statement of cash flows that banks prepare to identify the actual and real reality of the bank's liquidity and the extent of its ability to fulfill its obligations from internal sources without resorting to external sources such as borrowing and the like. Financial indicators derived according to the accrual basis and represented by liquidity and profitability indicators are important financial analysis tools that provide detailed information about the sources and uses of funds. This information cannot be obtained if the financial indicators derived from the income and financial position statements only, which are prepared on the accrual basis, and banks used them previously, because that basis alone is not sufficient to provide comprehensive and accurate indicators to evaluate the financial position of the bank, especially when it comes to the ability to repay and thus the ability to continue the activity. Therefore, this research seeks to make a comparison between the results of evaluating liquidity based on the indicators derived from the statement of cash flows with those derived from the income and financial position statements. To determine the dimensions of the difference or correlation between them and the possibility of adopting integration between the two in order to reach more accurate and objective results. To achieve the research objectives, the researchers adopted the descriptive approach as a basis to complete the theoretical side of the research. While to accomplish the practical side, the researchers relied on financial data obtained from the annual financial reports of a sample consisting of five

commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange for a period of ten years from (2013-2022). Which was used to calculate liquidity indicators based on the accrual basis on the one hand and the cash basis on the other hand, as they were analyzed in a way that achieves the objectives of the research and helps in testing its hypotheses. The research concluded with a set of results, the most important of which is that there are no indicators specific to a specific list that can be considered ideal and comprehensive for all purposes of analyzing and evaluating banking liquidity, which consequently imposes a commitment to joint integration of all indicators derived from the financial statements, regardless of the accounting bases used in their preparation. The research recommended the necessity of using indicators. The financial indicators derived from the statement of cash flows, in addition to the financial indicators derived from the financial statements prepared on an accrual basis, to evaluate the liquidity of the banks in the research sample, in a way that the results of the analysis complement each other.

## دور المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق في تقييم السيولة المصرفية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أياد شاكر سلطان

ريياز محمد حسين محمد

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة السليمانية

### المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أهمية المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية التي تقوم المصارف بإعدادها للتعرف على الواقع الفعلي والحقيقي لسيولة المصرف ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته من مصادر الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية كالاقتراض وما شابه، إذ تعد المؤشرات المالية المشتقة من الأساس النقدي والمتمثلة في مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية من أدوات التحليل المالي المهمة التي توفر معلومات تفصيلية عن مصادر واستخدامات الأموال، تلك المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها فيما لو اعتمدت المؤشرات المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي فقط واللذان تعدان على أساس الاستحقاق، والتي اعتادت المصارف على استخدامها سابقاً، فأساس الاستحقاق وحده لا يكفي لكي يقدم مؤشرات وأفية ودقيقة لتقييم وضع المالي للمصرف خاصة فيما لو تعلق الأمر بالقدرة على السداد وبالتالي القدرة على الاستمرار بالنشاط، لذا يسعى هذا البحث إلى إجراء مقارنة فيما بين النتائج الخاصة بتقييم السيولة بالاعتماد على المؤشرات المشتقة من كشف التدفقات النقدية مع تلك المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي لتحديد أبعاد الاختلاف أو الارتباط فيما بينها ومدى إمكانية اعتماد التكامل بين الإثنين بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

ولتحقيق أهداف البحث، فقد أعتمد الباحثان المنهج الوصفي أساساً لإكمال الجانب النظري للبحث، أما لإنجاز الجانب العملي فقد اعتمد الباحثان على البيانات المالية التي تم الحصول عليها من التقارير المالية السنوية لعينة تتكون من خمسة المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ولمدة عشر سنوات من (2013-2022)، والتي استخدمت في احتساب مؤشرات السيولة القائمة على أساس الاستحقاق من جهة والأساس النقدي من جهة أخرى، إذ تم تحليلها وبالشكل الذي يحقق أهداف البحث ويساعد في اختبار فرضياته.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها لا توجد مؤشرات خاصة بقائمة معينة يمكن اعتبارها مثالية وشاملة لجميع أغراض تحليل وتقييم السيولة المصرفية، الأمر الذي يفرض بالنتيجة التزام التكامل المشترك لكافة المؤشرات المشتقة من القوائم المالية بغض النظر عن الأسس المحاسبية المستخدمة في إعدادها، وأوصى البحث بضرورة استخدام المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية إلى جانب المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق لتقييم سيولة المصارف عينة البحث وبالشكل الذي تكمل نتائج التحليل إحداهما الأخرى.

**الكلمات المفتاحية:** المؤشرات المالية، كشف التدفقات النقدية وأساس الاستحقاق، السيولة.

### المقدمة

تعد السيولة من الموضوعات البالغة الأهمية في الفكر المالي والمحاسبي بشكل عام وأدبيات المصارف التجارية بشكل خاص، فالسيولة واحدة من الأهداف الأساسية التي تسعى المصارف

التجارية إلى تحقيقها والمحافظة عليها لأنها تضمن تحقيق مستوى من الأمان يجنبها المخاطرة الناجمة عن حالة عدم التأكد التي تحيط بتدفقاتها النقدية، فقد يتعرض المصرف إلى خسارة عدداً من زبائنه بسبب عدم توفر السيولة الكافية أو عدم التمكن من تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالمقابل فإن احتفاظ المصرف بسيولة تفوق حاجته يعني عدم استثمار الموارد المالية المتاحة مما ينعكس سلباً على ربحية المصرف.

ونظراً لأن المصارف أسست لكي تستمر بأعمالها عملاً بفرضية الإستمرارية، ومن ثم تحقيق النمو والتوسع في أنشطتها، وبالتالي فإن عليها أن تبحث عن مقومات ديمومة هذه الأنشطة، وذلك من خلال دراسة وتحليل مؤشرات السيولة والربحية التي من شأنها أن تبعد هذه الوحدات عن مخاطر الإفلاس وفي الوقت ذاته تمكنها من تحقيق الأرباح، إذ يعد المصرف ذي سيولة إذا كان يملك موجودات سائلة أو موجودات قابلة للبيع دون خسائر أو بخسارة معقولة تكفل له الإستمرارية، فضلاً عن كسب ثقة زبائنه والحفاظ على سمعته في السوق الأوراق المالية.

إن القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق تعاني من بعض أوجه القصور في قياس الأداء المالي، لذا فإن على المصارف الناجحة أن تبحث عن مؤشرات حقيقية عن وضعها المالي، الأمر الذي أدى إلى تحول الإهتمام في الآونة الأخيرة نحو قوائم مالية أخرى مكملة لقائمتي الدخل والمركز المالي مثل قائمة التدفقات النقدية كونها أداة جيدة من أدوات التحليل المالي، على أساس أن المؤشرات المالية المبنية على الأساس النقدي ستوفر بلا شك لمستخدمي القرارات الإقتصادية معلومات تفصيلية عن مصادر وإستخدامات الأموال التي يمكن إذا ما إستخدمت مع المؤشرات الخاصة بقائمتي الدخل والمركز المالي أن تعطي تقييماً أكثر موضوعية عن الوضع المالي للمصرف فيما لو إستخدمت مؤشرات الإستحقاق لوحدها.

ومن هذا المنطلق جاء البحث ليلسط الضوء على المشكلة الأساسية التي يمكن صياغتها على النحو الآتي: هل أن مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق كافية لوحدها لتقييم سيولة المصارف؟ وهل إن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات إضافية لانتوفر في القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق بالشكل الذي يمكن أن تكمل إحدهما الأخرى وبالتالي توفر مؤشرات مالية ملائمة لتقييم السيولة؟

ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه على أربعة مباحث، تناول المبحث الأول منها منهجية البحث أما المبحث الثاني فقد ناقش الجانب النظري للبحث، إذ تم التركيز على الإطار المفاهيمي للقوائم المالية التقليدية والمستحدثة والمؤشرات المالية المشتقة منها في تقييم السيولة. أما المبحث الثالث فقد أختص بأستعراض الجانب العملي للبحث. وأخيراً تناول المبحث الرابع خلاصة ماتوصل إليه البحث من إستنتاجات على المستويين النظري والعملي وما إقترحه الباحث من توصيات إعتقاداً على تلك الاستنتاجات.

### المبحث الأول: منهجية البحث

يستعرض هذا المبحث وصفاً لمشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته والأنموذج الذي يقوم عليه وعلى النحو الآتي:

**أولاً. مشكلة البحث:** لا شك أن القوائم المالية التقليدية المتمثلة في كل من قائمتي الدخل والمركز المالي محل إهتمام وتأکید الأطراف المستفيدة كافة، إلا أن ما يثار حول بعض أوجه القصور والانتقادات الناتجة عن إستخدام أساس الإستحقاق في إعداد هاتين القائمتين، فضلاً عن التوسع المضطرد في

إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي للوحدات الإقتصادية، قد أفرز الحاجة في الآونة الأخيرة إلى وجود قائمة مالية أخرى يمكنها سد النقص في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة التدفقات النقدية، كونها أداة جيدة من أدوات التحليل المالي على أساس أن المؤشرات المالية المبنية على الأساس النقدي ستوفر بلا شك لمستخدمي القرارات الإقتصادية معلومات تفصيلية عن مصادر وإستخدامات الأموال، فضلا عن أن هذه القائمة هي القائمة المكملة للقوائم المالية التقليدية والتي ستشكل معا أدوات التحليل المالي اللازمة لتقييم سيولة المصارف التجارية.

وعليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

1. هل إن الأسس المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية لها تأثير في طبيعة المعلومات الواردة في هذه القوائم؟
2. هل إن مؤشرات السيولة المشتقة من كشف التدفقات النقدية تختلف عن تلك المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق؟
3. هل إن مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق كافية لوحدها لتقييم سيولة المصارف، أم هناك حاجة لمؤشرات إضافية يمكن أن يوفرها كشف التدفقات النقدية؟
4. هل أن تقييم سيولة المصارف التجارية يستلزم تكامل المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية سالفة الذكر؟

**ثانياً أهمية البحث:** يستمد البحث أهميته من أهمية تحليل القوائم المالية التقليدية والمستحدثة، وما يمكن أن توفره هذه القوائم مجتمعة من مؤشرات مالية التي يمكن الإسترشاد بها لغرض تقييم الحالة المالية للمصارف، إذ يساعد تحليل قائمة التدفقات النقدية على إبراز مشاكل السيولة والإفلاس والتنبؤ بحالة التصفية قبل حدوثها، كما إنها توفر معلومات إضافية قد لا توفرها القوائم المالية التقليدية المعدة على أساس الإستحقاق للمستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح.

**ثالثاً أهداف البحث:** يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان أهمية المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية التقليدية والمستحدثة والمؤشرات التي يمكن أن تشتق منها في مجال تقييم سيولة المصارف التجارية.
  2. تسليط الضوء على مفهوم وأهمية السيولة ودورها في ديمومة العمل المصرفي.
  3. تحديد طبيعة الاختلاف أو الارتباط ما بين نتائج التحليل المالي لقيم مؤشرات السيولة المشتقة من كشف التدفقات النقدية مع نتائج التحليل المالي لقيم مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق ومدى أبعاد ذلك العلاقة فيما بينها.
- رابعاً فرضية البحث:** في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تم صياغة فرضية البحث على النحو الآتي:
1. يوجد إختلاف في نتائج تقييم سيولة المصارف عينة البحث ناتج عن الإختلاف في الأسس المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية وطبيعة المعلومات الواردة فيها.
  2. هناك حاجة إلى إستخدام المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية إلى جانب المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على الأساس الإستحقاق لتقييم سيولة المصارف عينة البحث.
- خامساً أساليب جمع البيانات والمعلومات:** إعتد الباحث في إنجاز الجانب النظري للبحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي إستمدت مادته العلمية من المصادر العلمية والمتمثلة بالكتب والبحوث والدوريات العلمية ورسائل وأطاريح سابقة ذات صلة بموضوع البحث، فضلاً عن الاطلاع على مواقع الإنترنت المهمة بمجال البحث العلمي لإغناء الجانب النظري، أما فيما يخص الجانب العملي

للبحث فتم بالإعتماد على جمع وتحليل البيانات المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية للمصارف عينة البحث.

سادساً. مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية Iraq Stock Exchange (ISX) والبالغ عددها (25) مصرفاً تجارياً عراقياً مدرجاً في السوق، في حين تتكون عينة البحث من خمسة مصارف، وقد تم اختيار هذه العينة من المصارف نظراً لتوفر البيانات المالية وخاصة بالنسبة للسنة المالية 2022 والتي تنسجم مع نموذج البحث ولمدة عشر سنوات من (2013 - 2022)، كما أن هذه المصارف متقاربة من حيث الحجم وتأريخ الإدراج في سوق الأوراق المالية. ولإغراض التحليل الإحصائي إستند الباحثان إلى أسلوب جمع البيانات الثانوية من القوائم المالية المنشورة لقطاع المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تتضمن ملخصات عن المصارف كافة.

سابعاً: نموذج البحث:



شكل (1): أنموذج البحث

### المبحث الثاني: الجانب النظري للبحث

أولاً. الإطار المفاهيمي للقوائم المالية التقليدية والمستحدثة: القوائم المالية هي المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات لمستخدمي هذه القوائم، وعادة ما تقوم

الوحدة الاقتصادية بإصدارها على شكل مجموعة من القوائم خلال الفترة المالية مبنية على أساس الترابط مع بعضها البعض كما إنها مكملتها لبعضها البعض، إذ يتم بموجبها عرض المعلومات الجوهرية كافة المتعلقة بنتائج أعمال الوحدة وتصوير وضعها المالي في نهاية تلك الفترة، وبالشكل الذي يجعل تلك القوائم مصدراً رئيساً للتحليل المالي والكشف عن نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية لكي يتمكن المستخدمون من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة وبناء توقعاتهم المستقبلية على درجة من الرشد والعقلانية (محمد، 2024: 184).

ولأغراض هذا البحث تم تقسيم هذه القوائم إلى مجموعتين بالاعتماد على الأسس المحاسبية التي استخدمت في إعدادها وعلى النحو الآتي:  
المجموعة الأولى: القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق وتمثل كل من قائمتي الدخل والمركز المالي (التقليدية).

المجموعة الثانية: قائمة التدفقات النقدية المعدة على الأساس النقدي (المستحدثة).

وفيما يلي شرح موجز لكل من هاتين المجموعتين:

**المجموعة الأولى: القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق (القوائم المالية التقليدية):**

**1. قائمة المركز المالي:** عرف خنفر والمطارنة قائمة المركز المالي بأنها " القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في الوحدة (حقوق الملكية والمطلوبات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الموجودات)، وتتكون بنود هذه القائمة من الأرصدة اللحظية لمختلف بنود الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية عادة في (31/12) مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للوحدة في ذلك التاريخ ". وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة، فيمكن أن تعد على شكل تقرير (قائمة المركز المالي) أو على شكل (الميزانية العمومية)، إلا أن الشكل الأول (القائمة أو التقرير) يوفر أساساً جيداً للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية إلى جانب إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها".  
وتختص الميزانية بتوفير معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في موجودات الوحدة، ومطلوباتها لدائنيها وحق الملاك على صافي الموجودات. وتسهم الميزانية في إعداد التقرير المالي عن طريق توفير أساس إلى (خنفر والمطارنة، 2011: 37):

❖ حساب معدلات العائد.

❖ تقييم هيكل الملكية للوحدة.

❖ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في الوحدة.

إذ إن الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها الوحدة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، يجب أن تقوم على تحليل بنود الميزانية وتحديد مدى سيولة الوحدة ومرونتها المالية.

**2. قائمة الدخل:** هي قائمة نتائج الأعمال التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المصرف في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المصرف، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور

الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعد في أحسن الحالات تقديرياً تقريبياً، وذلك لأن قياس الدخل في المحاسبة هو انعكاس للعديد من الافتراضات والمبادئ (المعايير) التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل افتراض الدورية ومبدأ الاعتراف بالإيراد، ومبدأ المقابلة وعليه يمكن القول إن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة كما يأتي الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة

النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح، أو صافي خسارة، فهي إذا تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح البنك خلال فترة معينة (عادة سنة أو نصف سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعليه يمكننا القول إن قائمة الدخل تهدف إلى تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها وكذلك تقييم كفاءة إدارة المصرف وفعاليتها. (الحجلة، 2016: 37)

**المجموعة الثانية: القوائم المالية المستحدثة (قائمة التدفقات النقدية):** المعلومات التي توفرها قائمتي الدخل والمركز المالي عن التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية رغم كونها مفيدة ومهمة لمستخدمي القوائم المالية، إلا أنها نطاقها محدد بأغراض معينة، الأمر الذي أفرز الحاجة إلى معلومات تفصيلية أكثر عن حجم وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ولسد هذه الحاجة أوجب مجلس معايير المحاسبة المالية إعداد كشف التدفقات النقدية ليقدم معلومات تفصيلية وافية عن مصادر واستخدامات النقد خلال الفترة المالية، وقد عرف Hamshari قائمة التدفقات النقدية " بأنها بيان رابط بين بيانات قائمة الدخل وبيانات المركز المالي لتحديد نقاط القوة والضعف في أنشطة الوحدة الاقتصادية من خلال المعلومات الهامة التي تكشفها خلال فترة زمنية محددة" (Hamshari, 2020: 289).

كما عرف Kieso قائمة التدفقات النقدية " بأنها بيان بالمتحصلات النقدية، والمدفوعات النقدية والتغير في صافي النقد والنتيجة عن أنشطة الوحدة الاقتصادية التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية خلال مدة زمنية محددة، وتعمل على تنسيق وتسوية الأرصدة النقدية أول وآخر المدة ". (Kieso, 2019: 15)، وعرف سليمان والطيب قائمة التدفقات النقدية بأنها " أداة تحليلية هامة تتجاوز نقائص التحليل الخاصة بالقوائم التقليدية وتقوم على منظور ديناميكي، وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية" (سليمان والطيب، 2009: 1).

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن قائمة التدفقات النقدية هي إحدى القوائم المالية المهمة التي تعد على الأساس النقدي خلافاً للقوائم المالية الأخرى التي تعد على أساس الاستحقاق، وتغني هذه القائمة بتوفير معلومات مفصلة عن حجم وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوحدة الاقتصادية، الأمر الذي جعل منها أداة تحليلية هامة لما لها من دور في تجاوز الثغرات التي ثابت القوائم التقليدية، فضلاً عن دورها في تلبية احتياجات الأطراف المستفيدة من مستثمرين، مساهمين، محللين ماليين، ودائنين. ونظراً لأهمية هذه القائمة فقد أوجبت المعايير المحاسبية الدولية والمحلية على ضرورة إعدادها لسد النقص في القوائم المالية التقليدية، هذا إلى جانب أن المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعطي صورة أفضل للملاءة المالية للوحدة، فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مديري الإقراض في المصارف التجارية يفضلون الاعتماد على هذه القائمة في تقييم قوة الملاءة المالية للجهات المقترضة، ومن جملة الأسباب الأخرى التي دعت إلى الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية الاتي (حجير، 2003: 18)، (Hamshari, 2020: 291):

1. إن التدفقات النقدية وليست الأرباح هي التي تستخدم في خدمة الدين وتسديد الفوائد وأقساط القروض.
2. من الممكن أن تحقق الشركة أرباحاً جيدة ومع ذلك فإنها ربما تعاني من ضعف في تدفقاتها النقدية والعكس صحيح.
3. من الممكن التلاعب في الأرباح وإظهارها بأكثر مما هي عليه فعلياً باستخدام طرق وأساليب عدة (سواء كانت هذه الطرق مشروعة أو غير مشروعة) بينما يصعب ذلك بالنسبة للتدفقات النقدية.

4. تعد قائمة التدفقات النقدية أداة تحليلية فضلا عن كونها بيان مالي حيث إنها لا تنشأ عن القيود المحاسبية وإنما من المعلومات التي تتوفر بشكل رئيسي من القوائم المالية الأخرى.

5. إظهار التفسيرات والتحليلات المنطقية حول التغيير في النقد، أي الجودة في توفير الأرباح.

6. إبراز حجم السيولة الحقيقية في المصرف للوفاء بالإلتزاماته نحو الدائنين والمساهمين.

استنادا لما تقدم يمكن استنباط أهمية قائمة التدفقات النقدية من ميزات عدة تنفرد بها، ولعل أهمها كونها القائمة الوحيدة التي لا تتأثر بالسياسات المحاسبية البديلة لمعالجة الأحداث المحاسبية نفسها، معنى ذلك أن المعلومات الواردة في هذه القائمة تبقى نفسها مهما غيرت الوحدة في طرق معالجة المخزون أو الاندثار أو مصروفات البحث والتطوير... إلخ، ومن ثم فإن محو أو عزل أثر السياسات المحاسبية البديلة في معالجة الأحداث المحاسبية نفسها يعزز إمكانية إجراء مقارنات سليمة بين مختلف الوحدات الاقتصادية. (عزوي، 2011: 66) كما تتضح أهميتها أيضا من كونها تنفرد بتقديم معلومات عن مساهمة كل من الأنشطة: التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية في توليد واستخدام النقدية خلال الفترة، وكما أشار لذلك عدداً من الباحثين تنفرد بتقديم إجابات عن بعض التساؤلات البسيطة ولكنها هامة في الوقت نفسه عن نشاط الوحدة الاقتصادية وهي (3: 2021: Pavlovic et al.)

❖ من أين يأتي النقدية خلال الفترة؟

❖ كيف تم استخدام النقد خلال الفترة؟

❖ ماهي التغييرات النقدية التي حدثت في نهاية الفترة مقارنة ببداية الفترة؟

تجسيدا لما تقدم تصنف الأنشطة التي تولد تدفقات نقدية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية كما ورد في المعيار المحاسبي الدولي IAS7 وكما أكدتها القاعدة المحاسبية العراقية (7) وأشار إليها عديد من الباحثين والكتاب وهي الأنشطة تشغيلية، الأنشطة الاستثمارية وتمويلية، وتعرض هذه الأنشطة الوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية. إذ إن كل نشاط فيه تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجة وإن الفرق بينهما يمثل صافي التدفقات النقدية عن تلك الأنشطة ويمكن وصفها بالآتي (الحسناوي، 2018: 27)، (مطر، 2007: 483):

❖ **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** تشمل الأنشطة الرئيسية المولدة لإيراد الوحدة الاقتصادية والمتعلقة بطبيعة نشاطها والتي تعتمد عليها بشكل فاعل في ممارسة نشاطها، فضلا عن الأنشطة الأخرى التي لا تصنف ضمن الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

❖ **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** وهي الأنشطة المتمثلة بامتلاك الموجودات طويلة الأجل أو التخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود المعادلة للنقدية.

❖ **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** وتتمثل في الأنشطة التي ينتج عنها تغير في حجم ومكونات حقوق الملكية فضلا عن عمليات الاقتراض أي الحصول على القروض أو تسديدها.

**ثانيا: العلاقة بين القوائم المالية التقليدية والمستحدثة:**

تعد القوائم المالية الأساسية الثلاث (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية) الحد الأدنى لمخرجات النظام المحاسبي المالي لأي وحدة اقتصادية، لأن هذه القوائم وبما تحويه من معلومات تشكل المرآة التي تعكس نتائج الأحداث الاقتصادية الناتجة عن نشاط الوحدة الاقتصادية على مدار المدد الزمنية المالية، لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها وبشكل الذي يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة والضعف فيها (مطر، 2007: 431).

وإذا ما حسبنا قائمة الدخل أداة لقياس نتيجة أعمال الوحدة خلال المدة المالية، وقائمة المركز المالي أداة لقياس مركزها المالي في نهاية تلك المدة، فإن قائمة التدفقات النقدية هي بمثابة الأداة المناسبة لقياس مركزها النقدي. إلا أنه في الوقت نفسه نجد أنه ليس في إستطاعة أي من هذه القوائم بمفردها مقابلة كافة إحتياجات مستخدمي القوائم المالية، ومن هنا كانت أهمية الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة بالمعلومات الواردة بالقوائم الأخرى، وفعلاً نجد أن أغلب مؤشرات التحليل المالي التي تستخدم بصورة شائعة لا تعتمد على الربط بين مفردات القائمة الواحدة بل تمتد أيضاً إلى الربط بين المعلومات الواردة بأكثر من قائمة واحدة. وعليه يمكن توضيح بعض صور التكامل القائم بين القوائم المالية الأساسية (محمد، 2013: 342):

1. من المعروف أن قائمة المركز المالي تتضمن معلومات عن الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية، ومن ثم يمكن استخدامها لتقييم مدى السيولة والمرونة التمويلية، إلا أن هذه القائمة لا تعطينا صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلا إذا استخدمت جنباً إلى جنب مع قائمة التدفقات النقدية.

2. ومن المعروف أيضاً أن قائمة الدخل تعطي معلومات مهمة عن قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح إلا أن هذه المعلومات تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ما تم ربطها بمعلومات قائمة المركز المالي للتوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الإيرادية للوحدة.

3. كما أنه من المعروف أن قائمة التدفقات النقدية تعطي معلومات عن التدفقات النقدية الحالية (التاريخية)، إلا أن هذه المعلومات تعد محدودة الفائدة في مجال التنبؤ وذلك لأن التدفقات النقدية الداخلة خلال المدة الحالية تتأثر بنشاط المدد الزمنية السابقة، كما أن التدفقات النقدية الخارجة خلال المدة الحالية لها تأثير على التدفقات النقدية الخاصة بالمدد الزمنية المقبلة، وعليه فإنه لأغراض التنبؤ يلزم استخدام المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية وتحليلها في ضوء دراسة المعلومات التي توفرها قائمة الدخل.

**ثالثاً. مفهوم وأهمية السيولة:** السيولة من المفاهيم النسبية التي تعنى بتحديد العلاقة بين النقد ومكافأته من موجودات سريعة التحول إلى النقد من جهة، والالتزامات الواجب الوفاء بها من قبل الوحدة الاقتصادية من جهة أخرى، ولذا فإن السيولة تبدو ظاهرة معقدة نوعاً ما، وتتأثر كثيراً بالتغيرات المتسارعة التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية خلال العقود الأخيرة، وحيث اهتمام الدراسة ينصب على المصارف فإن مفهوم السيولة يمكن أن يتحدد من خلال نسبة المطلوبات النقدية إلى مجموع الموارد (Rose, 2013: 239). بحيث يستطيع المصرف الحصول عليها بالوقت المناسب وبالكمية المطلوبة في ضوء التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ومدى تأثيرها على الملاءة المالية للمصرف (David & Samuel, 2012: 239).

وفي هذا السياق فإن السيولة هي قدرة المصرف على الحفاظ على مركز مالي سليم في المدى القصير، كما أنها مقياس لقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماتها المالية المستحقة، وتحقيق كفاءة هذا المقياس كلما تمكن المصرف الاحتفاظ بالموجودات السائلة والموجودات الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقد دون فقدان في القيمة كما في الإستثمارات المالية قصيرة الأجل والأوراق المالية عالية الجودة (عريان، 2021: 19-20). عرف صندوق النقد الدولي السيولة على: " أنها المدى الذي يمكن للموجود المالي أن تباع فيه بالقيمة السوقية أو قريب منها في وقت قصير أو وجود الأوراق المالية وتوافرها بكثرة أو قدرة السهم على إستيعاب عدد كبير من عمليات البيع والشراء من دون تغيير في السعر" (النائلي، 2017: 17).

أما لجنة بازل فقد عرفت السيولة على: " أنها قدرة المؤسسات المالية أو المصارف على الوفاء بالتزاماتها، بسهولة وتكلفة معقولة والاحتفاظ بمستوى كاف من السيولة دون أن يؤثر ذلك سلباً في الوضع المالي للوحدة الاقتصادية" (السهلاني، 2019: 11)

كما وعرفها الشمري وآخرون أيضاً أن السيولة "هي القدرة على الوفاء بجميع التزامات الدفع عند استحقاقها، وتنشأ مخاطرتها بسبب عدم التطابق في توقيتات التدفقات الداخلة والخارجة من الأموال إذ إن إدارة الوحدة الاقتصادية لا تتمكن من الإيفاء بالتزاماتها عند إستحقاقها للدفع أو ما هو مطلوب منها". وإستناداً لما سبق عرضه يرى الباحثان إنه ليس هناك تعريف جامع للسيولة، إلا أنها يمكن أن تعرف وبشكل عام على أنها قدرة الوحدة الاقتصادية على الإحتفاظ بجزء من موجوداتها بشكل سائل، إلى جانب موجودات شبه سائله بحيث يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة وسهولة دون أن تفقد شيئاً من أصل قيمتها، وذلك لمواجهة الإلتزامات قصيرة الأجل المترتبة على الوحدة بدون تأخير وكذلك الإستجابة لطلبات الإئتمان والإقتراض وفي الوقت ذاته إستغلال النقدية الفائضة في تحقيق أكبر ربح ممكن. وعليه في ضوء ما تقدم فإن للسيولة ثلاثة أبعاد رئيسة يجب مراعاتها وهي:

(الشمري وآخرون، 2020: 358)

1. الوقت: يقصد به السرعة التي يمكن خلالها تحويل الموجود إلى نقد.
  2. المخاطرة: هي إحتماية هبوط قيمة الموجود المراد تسييله.
  3. الكلفة: تعني الخسارة أو التضحية المالية التي قد تحصل نتيجة تحويل الموجود إلى نقد.
- إستناداً إلى ماتقدم يمكن القول إن السيولة هي سلاح ذو حدين من جانب أن زيادتها ستولد سيولة غير مستغلة سوف تنعكس على ربحية المصرف، وأن إنخفاضها سيعرض المصرف إلى مشاكل مالية كبيرة قد تؤدي إلى فشله، إذ إن المصرف يستمد قوته من سمعته، فبمجرد أن تتم إشاعة نقص السيولة لدى أية مصرف فإن ذلك سيؤدي إلى عمليات سحب مفاجئ ومن ثم الإفلاس. مما يعني أن من أولى واجبات وأهم مهام إدارة المصرف تتمثل في تحقيق التوازن بين المبالغ المسحوبة فضلاً عن عدم تفويت أي فرص ممكنة للربح، ولذلك يجب على المصرف أن يحاول ترتيب موجوداته ترتيباً يحقق هذين الهدفين وهما هدف المحافظة على السيولة وهدف تحقيق أكبر ربح ممكن.
- أما فيما يخص بأهمية السيولة فيمكن تلخيصها بالأتي (وادي، 2021: 42):
1. تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الإستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
  2. الظهور في السوق المالية الحساسة تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
  3. تعد أحد الأهداف الإستراتيجية للمصارف والمؤسسات المالية التي تسعى إلى تحقيق الربح والإستمرارية والنمو.
  4. تمكن الوحدة الاقتصادية من إستغلال جميع الفرص المتاحة للإستثمار وتحقيق الأرباح وعدم ضياعها.
  5. تجنب البيع الإجباري لموجودات المصرف أو الإقتراض من البنك المركزي وما يترتب عن ذلك من سلبيات.
- يتضح أن السيولة ذات أهمية بالغة للوحدات الاقتصادية كافة، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للمصارف نظراً لحساسية العمل المصرفي، إذ لا يمكن لإدارة المصرف أن تطلب من المودع فترة سماح إضافية عندما ينوي سحب ودائعه، إذ سيؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة بين العميل والمصرف. في حين أن المؤسسات غير المصرفية قادرة على التفاوض مع الدائن عند المطالبة

بمستحققاته، وهناك إمكانية لطلب فترة إضافية للدفع دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير السلبي في سلامة المركز المالي لتلك المؤسسات. (الحسيني والدوري، 2000: 94)، لذلك تلتزم المصارف بالإحتفاظ بنسب السيولة القانونية المفروضة من قبل السلطة النقدية التي لا تقل نسبتها عن أدنى من إلتزاماتها لمواجهة المتطلبات المترتبة عليها. بالإضافة إلى ما يتطلب الأمر من ضرورة تقدير إحتياجات السيولة المطلوبة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلف وغيرها من التسهيلات مما يجعل المصرف أكثر سيطرة وأقل عرضة عن الإضطراب إلى التصفية الإجبارية لبعض موجوداته وما قد يترتب على ذلك من مخاطر السيولة.

**رابعاً. المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية وأساس الإستحقاق في تقييم السيولة المصرفية:** توفر السيولة للمصارف جانب الأمان في أنشطته من خلال توفير القدرة على مواجهة الإلتزامات النقدية الجارية، وهناك مؤشرات مالية عدة مشتقة من القوائم المالية يتم إستخدامها من قبل المحللون الماليين للحكم وقياس السيولة المصرفية، إذ يمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تخص القوائم المالية التقليدية والمتمثلة بقائمتي الدخل والمركز المالي أما المجموعة الثانية تخص القوائم المالية المستحدثة والمتمثلة بالقائمة التدفقات النقدية:

**المجموعة الأولى: مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية التقليدية:** هناك مؤشرات مالية عدة يمكن إستنتاجها من القوائم المالية التقليدية، إلا أن أكثر شيوعاً الآتي:

**1. مؤشر السيولة السريعة (الأكثر تحفظاً):** يعد مؤشر السيولة السريعة أكثر دلالة على درجة السيولة، ويتم إحتساب هذا المؤشر لقياس مدى كفاية الموجودات المتداولة بإستثناء المخزون والمصاريف المدفوعة مقدماً لدى المصرف في مواجهة إلتزاماته قصيرة الأجل، ويوضح هذا المؤشر عدد مرات التي تغطي فيها الموجودات السهلة التحول إلى النقدية إلتزاماتها الجارية، إذ إن إرتفاع هذا المؤشر دليل على وجود موجودات متداولة لدى المصرف وإمكانية سداد إلتزاماته دون اللجوء إلى الإقتراض أو بيع الموجودات الثابتة وفي الوقت نفسه يؤثر سلباً على ربحية هذا المصرف، كما أن إنخفاض هذا المؤشر بشكل كبير دليل على عدم إمكانية المصرف على سداد إلتزاماته قصيرة الأجل، ويشير إلى أن المصرف في وضع مالي غير جيد ويخلق له عديد من المشاكل، لذلك ينبغي على المصارف أن لاتقوم بالإفراط في الإرتفاع أو الإنخفاض في نسبة السيولة بل يجب عليهم الإحتفاظ بها وفقاً للمعيار النمطي (1:1)، ويحسب هذا المؤشر على النحو الآتي: (خنفر والمطارنة، 2011: 131-132)

$$\text{السيولة السريعة (الأكثر تحفظاً)} = \text{الموجودات المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مصاريف مدفوعة مقدماً}) \text{ \المطلوبات المتداولة}$$

**2. مؤشر التغطية النقدية لإجمالي الموجودات:** تشكل النقدية والإستثمارات القابلة للتسويق مخزناً مهماً تستخدمه المصارف لمقابلة نفقاتها التشغيلية، وإلتزاماتها النقدية الأخرى، متى إحتاجت عند إستحقاقها. إذ يوضح هذا المؤشر قابلية المصرف التمويلية في الوفاء بإلتزاماته سواء كانت من الموجودات (الموجودات الثابتة) والمطلوبات (الودائع وغيرها)، دون الإضطراب إلى تحمل تكاليف الإقتراض من الأطراف الأخرى. إذ إن إرتفاع المؤشر يعني وجود أرصدة نقدية معطلة وغير مستغلة من قبل المصرف أي عدم إمكانية المصرف في إستغلال تلك الأموال للإستثمارات الأخرى التي قد تولد أرباحاً للمصرف مما يؤدي إلى إنخفاض العائد النهائي المتوقع له، أما في حالة إنخفاض هذا

المؤشر عن معادلاته المعيارية (النمطية) يدل ذلك على أن المصرف سيواجه العديد من المخاطر المصرفية بما في ذلك مخاطر التمويل ومخاطر السحب المفاجئ وغيرها من المخاطر، ويحتسب هذا المؤشر من خلال قسمة النقد والنقد المكافئ (الموجودات السائلة) على إجمالي الموجودات على النحو الآتي: (أحمد كاجيجي ومحمد فال، 2011: 83)، (حسين، 2019: 101)

**التغطية النقدية لإجمالي الموجودات = النقد + النقد المكافئ \ إجمالي الموجودات**

3. **مؤشر التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة:** يعد عنصرى النقد والإستثمارات القابلة للتسويق من عناصر القوائم المالية بالغة الأهمية التي يركز عليهما المصرف خاصة عندما تتوفر معلومات عن صعوبة تحويل الموجودات المتداولة الأخرى والمخزون إلى النقد، أو رهن المصرف مثلاً لزمه المدينة لمقابلة نفقاته التشغيلية، وإلتزاماته النقدية الأخرى، متى إحتاج إليها عند إستحقاقها. إذ يوضح هذا المؤشر مقدار مايتوفر من النقدية وما في حكمها (كالإستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الإلتزامات المتداولة. إذ إن الحصول على نسبة نقدية عالية يكون مؤشراً على إحتفاظ المصرف بسيولة عالية، أي بمعنى أن إرتفاع هذا المؤشر بشكل كبير قد يعطي مؤشراً على فشل هذا المصرف في إستغلال أمواله وإستثمارها في أوجه الإستثمار المختلفة بدلاً من تكديسها في المصرف دون إستخدام. لذلك يهتم المحللون الماليين بهذا المؤشر وخاصة في حال عدم تمكن المصرف من تسهيل الموجودات الأخرى، ويحتسب هذا المؤشر من خلال قسمة النقد والنقد المكافئ (الموجودات السائلة) على المطلوبات المتداولة على النحو الآتي (العبيسي وآخرون، 2022: 1056)، (خنفر والمطارنة، 2011: 132-133)

**التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة = النقد + النقد المكافئ \ المطلوبات المتداولة**

**المجموعة الثانية: مؤشرات السيولة المشتقة من كشف التدفقات النقدية:** تعد المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية أسلوباً مهماً من أساليب تحليل التدفقات النقدية وتقييم الوضع المالي في المصارف بشكل خاص والوحدات المختلفة بشكل عام، ويكتسب مؤشر التدفقات النقدية أهميته من أهمية قائمة التدفق النقدي حيث تضم هذه القائمة معلومات عن التدفق النقدي التي يمكن الإعتماد عليها بشكل أكثر من المعلومات الساكنة التي تتضمنها القوائم المالية التقليدية وخاصة فيما يتعلق بمجالات الحكم والقياس على سيولة وإستمرارية المصارف، وقد ثبت أهمية إستخدام مؤشر التدفقات النقدية في كثير من الحالات خاصة عندما تنبأ هذا المؤشر بإفلاس بعض المصارف على الرغم من إظهار مؤشرات السيولة التقليدية (نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة) بأنه لا مشاكل مالية لدى تلك المصارف، (الحلوي وأحمد، 2015: 5)، (Brahmasrene, 2004: 58)، إذ توفر السيولة للمصارف جانب الأمان في أنشطته من خلال توفر القدرة على مواجهة الإلتزامات النقدية الجارية، إذ ترتبط قوة أو ضعف سيولة المصرف بمدى توفير صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فهو يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة (نور، 2000: 165)، ونسوق فيما يلي بعض نسب التدفقات النقدية ومؤشرات الإنخفاض والإرتفاع فيها.

1. **مؤشر التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة:** يبين هذا المؤشر قدرة المصارف على

توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية المطلوبات قصيرة الأجل وتقاس قيمة المؤشر بعدد المرات، ويقوم هذا المؤشر بربط الموجودات المتداولة بالمطلوبات المتداولة لمعرفة وضع المالي للمصارف في مدة قصيرة الأجل، وترتبط قوة وضعف قدرة المصرف بمدى توفر التدفق النقدي

الصافي من الأنشطة التشغيلية فإذا كان التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية موجبا، فيعني أن المصرف لديه فائض نقدي ويمكن لإدارة المصرف أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الإستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل. إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يعبر عن السيولة الجيدة للمصرف، ويحتسب هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على مجموع المطلوبات المتداولة والتي تشمل الحسابات الجارية والودائع والتخصيصات والدائنين خلال الفترة المالية، وفق العلاقة الآتية (شنوف، 2012: 184)، (خنفر ومطارنة، 2011: 214):

**التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة = صافي التدفق النقدي التشغيلي \ المطلوبات المتداولة**

2. **مؤشر التغطية النقدية لإجمالي الإلتزامات:** يقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على سداد الديون من خلال التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، كما يشير هذا المؤشر إلى طول الوقت الذي سيستغرق لسداد الديون وتحمل جميع التدفق النقدي من التشغيل لسداد الديون، إذ إن ارتفاع هذا المؤشر دليلا جيدا على إمكانية المصرف لتغطية إلتزاماته بنوعها القصيرة والطويلة الأجل، وفي حالة انخفاض هذا المؤشر يعني عدم توافر السيولة ومن ثم تزيد المخاطر بعدم القدرة على سداد هذه الإلتزامات، مما يدل على أن المصرف أقل مرونة مالية وعلى الأرجح ستكون هناك مشاكل يمكن أن تنشأ في المستقبل، ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على إجمالي الإلتزامات، وفق الصيغة الآتية (خنفر ومطارنة، 2011: 214):

**التغطية النقدية للإجمالي الإلتزامات = صافي التدفق النقدي التشغيلي \ إجمالي الإلتزامات**

3. **مؤشر التغطية النقدية الخارجة:** بواسطة هذا المؤشر يمكن التعرف على مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية والتي من المفترض أن تكون المصدر الأساس للتدفقات النقدية في المصرف، ويوضح هذا المؤشر مدى كفاية هذه التدفقات لتغطية أنشطة الإستثمار والتمويل كسواء الموجودات الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع فضلا عن سداد توزيعات الأرباح النقدية المستحقة على المصرف للمساهمين أو أية تدفقات نقدية خارجة أساسية أو ضرورية في أنشطة التمويل والإستثمار، فارتفاع هذا المؤشر يعد دليلا جيدا على أن المصرف لديه سيولة وإمكانية الإستمرار في أنشطته الرئيسية دون أية مشاكل، أما في حالة انخفاض هذا المؤشر يعني عدم توافر السيولة لدى المصرف وزيادة المخاطر، ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق قسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على إجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الإستثمارية والتمويلية، وفق المعادلة الآتية: (سعيد، 2023: 178)، (خنفر ومطارنة، 2011: 218)

**التغطية النقدية الخارجة = صافي التدفق النقدي التشغيلي \ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية**

### **المبحث الثالث: الجانب العملي (تحليل ومناقشة نتائج البحث وإختبار فرضيات)**

يتضمن هذا المبحث إلى إعطاء نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث، ومن ثم عرض نتائج تحليل المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة ذات العلاقة بتقييم السيولة المصرفية وتفسيرها وكذلك إجراء المقارنة وتحديد العلاقة فيما بينهما لإختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، وعليه فقد تناول المبحث الجوانب الآتية:

أولاً. **وصف عينة البحث:** يوضح الجدول رقم (1) نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث:

## جدول (1): نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث

التفاصيل	مصرف بغداد	الإستثمار العراقي	الأهلي العراقي	الإتحاد العراقي	المنصور للإستثمار
رمز المصرف	BBOB	BIBI	BNOI	BUOI	BMNB
العنوان	بغداد/ شارع النضال/ حي البتولين مقابل جامعة تكنولوجيا المعلومات / م 902 / ش 11 / مبنى رقم 25 و 27	بغداد/ مجاور مستشفى العلوية الأهلي (902) ز (2) مبني (27)	بغداد/ السعدون/ قرب ساحة الفردوس	بغداد/ كرادة خارج	بغداد حي الوحدة محلة (904) / شارع (14) / بناية (51)
النشاط	ممارسة الأعمال المصرفية كافة	ممارسة الأعمال المصرفية كافة	ممارسة الصيرفة الشاملة	ممارسة الأعمال المصرفية في كافة مجالات التمويل	ممارسة الأعمال المصرفية كافة
تاريخ التأسيس	1992/02/18	1993/07/13	1995/01/02	2002/09/23	2005/09/13
رأس المال عند التأسيس	100,000,000	100,000,000	400,000,000	2,000,000,000	55,000,000,000
تاريخ الإدراج	2004/06/15	2004/06/15	2004/07/08	2006/10/30	2008/07/01
رأس المال عند الإدراج	5,280,000,000	5,760,000,000	1,143,000,000	4,000,000,000	55,000,000,000
رأس المال الحالي	250,000,000,000	250,000,000,000	250,000,000,000	252,000,000,000	250,000,000,000
عدد الفرع	36	16	15	12	8

المصدر: إعداد الباحثان بالإعتماد على ملف المصارف في موقع سوق العراق للأوراق المالية. ثانياً. تحليل ومناقشة نتائج مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستجدثة: استخداما الباحثان المؤشرات المالية التي سبق الإشارة إليها في تقييم سيولة المصارف عينة البحث، وقد تم احتساب هذه المؤشرات اعتماداً على مخرجات هذه المصارف من القوائم المالية لعشر سنوات (2013 – 2022). ويوضح الجدول رقم (2) المؤشرات المالية المستخدمة.

جدول (2): مؤشرات تقييم السيولة المصرفية المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستجدثة

ت	المؤشر	القوائم المالية التقليدية	القوائم المالية المستجدثة
1	السيولة السريعة (أكثر تحفظاً)	الموجودات المتداولة – (المخزون + مصاريف مدفوعة مقدماً) \ المطلوبات المتداولة	/
2	التغطية النقدية لإجمالي الموجودات	النقد + النقد المكافئ \ إجمالي الموجودات	/
3	التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة	النقد + النقد المكافئ \ المطلوبات المتداولة	صافي التدفق النقدي التشغيلي \ المطلوبات المتداولة
4	التغطية النقدية لإجمالي الإلتزامات	/	صافي التدفق النقدي التشغيلي \ إجمالي الإلتزامات
5	التغطية النقدية الخارجة	/	صافي التدفق النقدي التشغيلي \ التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على العرض السابق.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المؤشرات المالية المعتمدة لأغراض التحليل في عينة البحث والتي سبق توضيحها في الجانب النظري تتكون من (السيولة السريعة، التغطية النقدية لإجمالي

الموجودات، التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة، التغطية النقدية لإجمالي الإلتزامات، التغطية النقدية الخارجية)، وقد تم تصنيف هذه المؤشرات إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تخص القوائم المالية التقليدية والمتمثلة بقائمة الدخل والمركز المالي أما المجموعة الثانية فتخص القوائم المالية المستحدثة والمتمثلة بقائمة التدفقات النقدية، وفيما يلي تحليل ومناقشة نتائج قيم كل من هذه المؤشرات.

**المجموعة الأولى: مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية التقليدية:** وتضمن المؤشرات المالية الأكثر شيوعاً وهي:

**1. مؤشر السيولة السريعة (الأكثر تحفظاً):** يوضح الجدول رقم (3) نتائج تحليل مؤشر السيولة السريعة (الأكثر تحفظاً) للمصارف المبحوثة خلال الفترة (2013 – 2022).

جدول (3): نتائج تحليل مؤشر السيولة الأكثر تحفظاً المشتقة من القوائم المالية التقليدية للمصارف عينة البحث خلال (2013 - 2022)

اسم المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	الانحراف المعياري
بغداد	1.151	1.151	1.161	1.133	1.153	1.260	1.257	1.192	1.201	1.198	1.186	0.045
الاستثمار العراقي	1.512	1.968	1.971	1.952	1.902	1.814	1.889	1.807	1.636	1.541	1.799	0.175
الأهلي العراقي	1.425	1.704	1.863	1.930	1.842	1.889	2.197	0.966	1.257	1.208	1.628	0.392
الإتحاد العراقي	1.710	1.583	1.643	1.654	1.733	1.824	2.102	2.057	2.058	1.957	1.832	0.195
المنصور للاستثمار	1.528	1.448	1.346	1.324	1.256	1.213	1.211	1.259	1.603	1.559	1.375	0.149
الحد الأعلى	1.710	1.968	1.971	1.952	1.902	1.889	2.197	2.057	2.058	1.957	1.832	0.392
الحد الأدنى	1.151	1.151	1.161	1.133	1.153	1.213	1.211	0.966	1.201	1.198	1.186	0.045
المدى	0.559	0.817	0.810	0.819	0.749	0.676	0.986	1.091	0.856	0.759	0.646	0.347
المتوسط العام	1.465	1.571	1.597	1.598	1.577	1.600	1.731	1.456	1.551	1.492	1.564	0.191

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث من خلال برنامج EXCEL.

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغ (10 \* 5 = 50 مشاهدة) بلغ (1.564)، ويتضح أن مصرف الإتحاد العراقي حصل أعلى قيمة للسيولة السريعة بين المصارف خلال الفترة المبحوثة، إذ بلغ متوسط المؤشر (1.832) مما يدل على أن المصرف لديه إمكانية الوفاء بالإلتزامات المترتبة بذمته بالموجودات السائلة لديه، أي بمعنى أن كل دينار من الإلتزامات المترتبة بذمة المصرف يقابله موجودات سهلة التحول إلى نقدية بمقدار (1.832) وهو أكثر من المعيار المطلوب البالغ (1:1)، كما يلاحظ أن المصرف لديه قيم مرتفعة للسيولة طوال فترة البحث وكان أدنى مؤشر للسيولة له في عام 2014 وبلغ (1.583) وهو أكبر أيضاً إذا ما قورن بالمعيار النمطي ومتوسط السوق، إذ إن ارتفاع المؤشر فوق المعيار المطلوب سيؤثر سلباً على ربحية المصرف وذلك بسبب عدم استغلال تلك الأموال في إستثمارات أخرى قد تولد أرباحاً للمصرف. وبالرجوع إلى الإنحراف المعياري الذي يقيس إنحراف القيم عن وسطها الحسابي نجد أن قيمة الإنحراف المعياري للمصرف ذاته قد بلغت (0.195) وهي قيمة مرتفعة عن الإنحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (0.191) وهذا يشير إلى وجود تذبذب في مؤشر السيولة لهذا المصرف. مما يعني عدم كفاءة الإدارة في سياسة وقرارات إدارة المصرف المرتبطة بالسياسة الإئتمانية المتبعة من قبلها.

أما أدنى متوسط لمؤشر السيولة السريعة فقد بلغت (1.186) مرة في مصرف بغداد، مما يدل على أن المصرف لديه موجودات سهلة التحول إلى النقدية بمقدار (1.186) وإمكانية سداد التزاماته دون اللجوء إلى تحويل المخزون إلى النقدية أو الإقراض أو بيع الموجودات الثابتة، وهذا يعني أن كل دينار من الالتزامات المترتبة بذمة المصرف يقابله من الموجودات سهلة التحول إلى النقدية بمقدار (1.186) وهو أكثر من المعيار النمطي ولكن بنسبة معقولة، كما يلاحظ أن ليس لدى المصرف قيم متذبذبة للمؤشر السيولة طوال الفترة المبحوثة وكانت أعلى قيمة للمؤشر هي في عام 2018 بلغت (1.260) أما أدنى قيمة له في عام 2016 بلغت (1.133) وهما أقل من متوسط السوق البالغ (1.564)، وإن المدى في ضوء هذين المؤشرين بلغ (0.127)، وهذا يشير إلى عدم وجود تذبذب في قيم سيولة المصرف أي أن المصرف في وضع مالي جيد ولديه إستقرارية تامة، مما يعني أن إدارة المصرف لديها خبرة وكفاءة عالية في إدارة السيولة المصرفية المرتبطة بالسياسة الائتمانية المتبعة من قبلها. فيما بلغ الإنحراف المعياري الذي يقيس إنحراف القيم عن وسطها الحسابي للمصرف (0.045) وهي منخفضة جدا عن الإنحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (0.191) وهذا يشير أيضا إلى عدم وجود تذبذب في مؤشر سيولة هذا المصرف. مما يعني كفاءة الإدارة في سياسة وقرارات إدارة المصرف المرتبطة بالسياسة الائتمانية المتبعة من قبلها.

وعليه إستنادا إلى نتائج التحليل المالي وقيم مؤشر السيولة السريعة للمصارف عينة البحث يرى الباحثان أن إرتفاع مؤشر السيولة لايعنى بالضرورة أن المصرف في وضع مالي جيد ولا توجد لديه مشكلة في مخاطر السيولة في كل الأحوال وخاصة في حالة الاحتفاظ بها من قبل المصرف فوق المعيار المطلوب، وهذا بالمقابل يعني عدم إمكانية المصرف في إستغلال الأموال المتوفرة لديه في إستثمارات أخرى قد تولد أرباحا أكثر للمصرف وبالتالي سينعكس سلباً على ربحية المصرف. لذلك على المصارف أن لاتقوم بالإفراط في الإرتفاع أو الإنخفاض في السيولة بل يجب عليهم الإحتفاظ بها في الحد المطلوب لكي تخلق حالة من التوازن بين كل من السيولة والربحية لأن هناك علاقة عكسية بينهما. لذلك يمكن القول إن مصرف بغداد هو أفضل المصارف بين المصارف المبحوثة من ناحية إدارة السيولة والسياسات المتبعة من قبله.

## 2. مؤشر التغطية النقدية لإجمالي الموجودات: يوضح الجدول رقم (4) نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية لإجمالي الموجودات للمصارف المبحوثة خلال الفترة (2013 – 2022).

جدول (4): نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية لإجمالي الموجودات المشتقة من القوائم المالية التقليدية للمصارف عينة البحث خلال (2013-2022)

اسم المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	الانحراف المعياري
بغداد	0.807	0.792	0.829	0.686	0.780	0.790	0.610	0.729	0.577	0.504	0.711	0.112
الاستثمار العراقي	0.567	0.848	1.269	1.187	1.019	1.000	0.743	0.705	0.485	0.267	0.809	0.318
الأهلي العراقي	0.767	0.688	0.586	0.645	0.666	0.725	0.655	0.575	0.376	0.502	0.618	0.114
الإتحاد العراقي	0.412	0.425	0.147	0.341	0.319	1.714	1.855	1.809	1.816	1.754	1.059	0.774
المنصور للاستثمار	0.871	0.866	0.870	0.858	0.873	0.899	0.831	0.877	0.662	0.600	0.821	0.102
الحد الأعلى	0.871	0.866	1.269	1.187	1.019	1.714	1.855	1.809	1.816	1.754	1.059	0.774
الحد الأدنى	0.412	0.425	0.147	0.341	0.319	0.725	0.610	0.575	0.376	0.267	0.618	0.102
المدى	0.459	0.441	1.122	0.846	0.699	0.989	1.244	1.234	1.439	1.488	0.441	0.672
المتوسط العام	0.685	0.724	0.740	0.744	0.731	1.026	0.939	0.939	0.783	0.725	0.804	0.284

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث من خلال برنامج EXCEL.

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (50 مشاهدة) بلغ (0.804)، ويبين أن مصرف الإتحاد العراقي حصل أعلى قيمة لمؤشر التغطية النقدية لإجمالي الموجودات بين المصارف خلال الفترة المبحوثة إذ بلغ متوسط المؤشر (1.059)، كما يلاحظ أن المصرف لديه قيم مرتفعة للتغطية النقدية طوال تلك الفترة بشكل غير معقول يبدأ هذا الارتفاع من عام 2018 إلى 2022 وكان أعلى مؤشر له في عام 2019 وبلغت (1.855) وهو أكبر إذا ما قورن بالمتوسط العام، إذ إن ارتفاع هذا المؤشر بشكل كبير قد يعطي مؤشرا على وجود أرصدة نقدية معطلة وغير مستغلة من قبل المصرف أي عدم إمكانية المصرف في إستغلال تلك الأموال في إستثمارات أخرى يمكن أن تولد له أرباحا تمكنه من الإستمرار في ممارسة نشاطه، في حين يلاحظ أن هناك أيضا قيم منخفضة جدا للتغطية النقدية لدى المصرف وكانت أدنى نسبة في عام 2015 بلغت (0.147) وهو أقل أيضا إذا ما قورن بالمتوسط العام وهذا يشير إلى أن المصرف سيواجه العديد من المخاطر المصرفية بما في ذلك مخاطر التمويل ومخاطر السحب المفاجئ وغيرها من المخاطر، إذ أن انخفاض هذا المؤشر بشكل كبير أيضا قد يعطي مؤشرا على فشل هذا المصرف في الوفاء بالالتزامات المترتبة بذمته من الموجودات السائلة لديه.

أما بالنسبة للحد الأدنى المتوسط المؤشر فقد بلغ (0.618) في المصرف الأهلي العراقي والذي يعد أقل المصارف من ناحية نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، ولكن على الرغم من ذلك كما يتبين في الجدول أن المصرف في حالة استقرار من حيث النقدية المتوفرة لديه طوال الفترة المبحوثة أي بمعنى أنه لا توجد قيم مرتفعة ومنخفضة بشكل غير الطبيعي للمؤشر طوال تلك الفترة، مما يدل على أن إدارة المصرف تتمتع بالخبرة في مجال سياسة التغطية النقدية. وهذا قد يعطي مؤشرا واضحا على نجاح هذا المصرف.

ويلاحظ أن أعلى إنحراف معياري قد حصل في مصرف الإتحاد العراقي إذ بلغ (0.774) وهي مرتفعة عن الإنحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (0.284) وهذا يشير أيضا إلى وجود تذبذب في إدارة السياسة النقدية في هذا المصرف، مما يعني عدم كفاءة السياسات النقدية المتبعة من قبل الإدارة. بينما أدنى إنحراف معياري قد تحقق في مصرف المنصور للاستثمار إذ بلغ (0.102) وجاء مصرف بغداد في المرتبة الثانية من حيث إنخفاض الإنحراف المعياري وبلغ متوسط الإنحراف (0.112) وهما منخفضتان عند مقارنتهما بالإنحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (0.284) وهذا يشير إلى إستقرارية لمؤشر النقدية في هذين المصرفين.

وعليه إستنادا إلى نتائج التحليل المالي وقيم مؤشر التغطية النقدية إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث يرى الباحث إن ارتفاع وإنخفاض مؤشر التغطية النقدية (عدم إستقرار النقدية) في المصرف يدل على عدم وضوح السياسة النقدية في هذا المصرف، لأنه في حالة ارتفاع المؤشر يعني وجود أرصدة نقدية معطلة وغير مستغلة من قبل المصرف وعدم إمكانيةه في إستغلال هذه الأموال في مجال الإستثمارات المختلفة التي قد تولد أرباحا للمصرف مما يؤدي إلى إنخفاض العائد النهائي المتوقع له، أما في حالة إنخفاضه عن معدلاته المعيارية (النمطية) يدل ذلك على أن المصرف سيواجه العديد من المخاطر المصرفية بما في ذلك مخاطر التمويل ومخاطر السحب المفاجئ وغيرها من المخاطر، لذلك ينبغي على المصارف أن تحافظ على إستقرار السياسة النقدية لديها وبما يؤمن توفر النقدية اللازمة لخلق حالة التوازن بين كل من السيولة والمخاطر والربحية. لذلك يمكن القول إن كل من مصرف المنصور للاستثمار ومصرف بغداد هما من أفضل المصارف بين المصارف المبحوثة من ناحية إستقرارية السيولة وإدارتها والسياسات المتبعة من قبلهما.

3. مؤشر التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة: يوضح الجدول رقم (5) نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة للمصارف المبحوثة خلال الفترة (2013 – 2022).  
الجدول (5): نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة المشتقة من القوائم المالية التقليدية للمصارف عينة البحث خلال (2013 - 2022)

أسم المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	الانحراف المعياري
بغداد	0.967	0.943	1.003	0.898	1.046	1.039	0.805	0.907	0.723	0.633	0.896	0.137
الاستثمار العراقي	0.705	1.307	1.473	1.539	1.409	1.176	1.148	1.183	0.857	0.691	1.149	0.306
الأهلي العراقي	1.112	1.201	1.140	1.284	1.263	1.422	1.500	0.575	0.488	0.627	1.061	0.365
الإتحاد العراقي	0.730	0.694	0.251	0.577	0.573	3.270	4.100	3.911	3.929	3.586	2.162	1.702
المنصور للاستثمار	1.350	1.272	1.190	1.160	1.120	1.112	1.028	1.130	1.106	0.974	1.144	0.109
الحد الأعلى	1.350	1.307	1.473	1.539	1.409	3.270	4.100	3.911	3.929	3.586	2.162	1.702
الحد الأدنى	0.705	0.694	0.251	0.577	0.573	1.039	0.805	0.575	0.488	0.627	0.896	0.109
المدى	0.645	0.612	1.222	0.962	0.836	2.231	3.295	3.336	3.441	2.958	1.266	1.594
المتوسط العام	0.973	1.083	1.011	1.092	1.082	1.604	1.716	1.541	1.421	1.302	1.283	0.523

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث من خلال برنامج EXCEL.

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (50 مشاهدة) بلغ (1.283)، ويتضح أن مصرف الإتحاد العراقي حصل أعلى قيمة للتغطية النقدية للمطلوبات المتداولة بين المصارف خلال الفترة المبحوثة، إذ بلغ متوسط المؤشر (2.162) مما يدل على أن المصرف لديه إمكانية الوفاء بالتزاماته المترتبة بذمته بالموجودات المتداولة التي لديه أكثر من مرتين أي أكثر من ضعف، وهذا يعني أن كل دينار من الإلتزامات المترتبة بذمة المصرف يقابلها من الموجودات سهلة التحول إلى نقد بمقدار (2.162)، كما يلاحظ أن المصرف لديه قيم مرتفعة للتغطية النقدية طوال فترة البحث بشكل غير معقول يبدأ هذا الإرتفاع من عام 2018 إلى 2022 وكان أعلى مؤشر له في عام 2019 وبلغ (4.100) وهو أكبر أربع مرات أيضاً إذا ما قورن بالمعيار النمطي، إذ إن إرتفاع هذا المؤشر بشكل كبير قد يعطي مؤشراً على فشل هذا المصرف في إستغلال أمواله وإستثمارها في أوجه الإستثمار المختلفة بدلاً من تكديسها في المصرف دون إستخدام. وفي نفس الوقت هناك قيم منخفضة جداً للتغطية النقدية لدى المصرف وكانت أدنى نسبة في عام 2015 بلغت (0.251) مما يدل على عدم إمكانية المصرف الوفاء بالإلتزامات المترتبة بذمته بالموجودات السائلة لديه. ويلاحظ أن إرتفاع الإنحراف المعياري للمصرف الذي يقيس إنحراف القيم عن وسطها الحسابي، إذ بلغ (1.702) وهي مرتفعة عن الإنحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (0.523) مما يدل على وجود تذبذب شديد في مؤشر التغطية النقدية لهذا المصرف. وهذا يعني أن إدارة المصرف ليس لديها رؤية واضحة بخصوص السياسات والقرارات المرتبطة بإدارة السيولة المصرفية.

أما أدنى مؤشر للتغطية النقدية فقد تحقق في مصرف بغداد وبلغ (0.896) مما يدل على أن المصرف لديه موجودات سهلة التحول إلى النقدية بمقدار (0.896) وإمكانية سداد إلتزاماته دون اللجوء إلى الموجودات المتداولة الأخرى، وهذا يعني أن كل دينار من الإلتزامات المترتبة بذمة المصرف يقابله من الموجودات السهلة التحول إلى النقدية بمقدار (0.896) وهو أقل من المعيار المطلوب ولكن قريبة عليه جداً، أي أنه بموجب هذا المعيار فإنه قيمة المؤشر البالغة أقل من واحد

بقليل لا تعني فشل المصرف أو عدم إكفائته الوفاء بالتزاماته، مما يشير إلى إمكانية المصرف على استغلال أموال المتوفرة لديه في مجالات استثمارية مختلفة، كما يلاحظ أيضاً أنه ليس لدى المصرف قيم متذبذبة لمؤشر التغطية طوال الفترة المبحوثة ماعدا في عام 2022 بلغت (0.633)، وهذه النتيجة لا يؤثر على كفاءة المصرف بشكل عام، لأن المصرف في إستقرارية تامة ووضع مالي جيد بشأن إدارة سيولته طوال عشر سنوات، إذ يمكن القول إن إدارة المصرف لديها خبرة وكفاءة عالية في إدارة التغطية النقدية المتوفرة لديه. كما يمكن ملاحظة ارتفاع الانحراف المعياري فقد بلغ (0.137) وهي منخفضة عن الإنحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (0.523)، وهذا يشير إلى إستقرار مؤشر التغطية النقدية في هذا المصرف.

وعليه إستنادا إلى ماتقدم بخصوص نتائج التحليل المالي وقيم مؤشر التغطية النقدية للمصارف عينة البحث يمكن القول إن ارتفاع هذا المؤشر بشكل كبير قد يعطي مؤشرا على فشل المصرف في إستغلال أمواله وعدم إكفائته المصرف في إستثمار هذه الأموال في أوجه الإستثمار المختلفة، وبالتالي سينعكس سلباً على ربحية المصرف، بينما إذا كانت قيمة هذا المؤشر قريبة من المعيار النمطي أو أقل منه بقليل فإن ذلك يدل على نجاح المصرف في إستغلال أمواله وإستثمارها في أوجه الإستثمار المختلفة وبالتالي سينعكس إيجاباً على ربحية المصرف. لذلك على المصارف أن لاتقوم بالإفراط في الإرتفاع أو الإخفاض في نسبة النقدية بل يجب عليهم الإحتفاظ بها في الحد المطلوب لكي تخلق حالة التوازن بين كل من السيولة والمخاطر والربحية. لذلك يمكن القول إن مصرف بغداد يعد من أفضل المصارف بين المصارف المبحوثة من ناحية إدارة السيولة والسياسات المتبعة من قبله.

**المجموعة الثانية: مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية المستحدثة:** وتضمن المؤشرات المالية الأكثر شيوعاً وهي:

**1. مؤشر التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة:** ويوضح الجدول رقم (6) نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة للمصارف المبحوثة خلال الفترة (2013-2022).

جدول (6): نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة المشتقة من القوائم المالية المستحدثة للمصارف عينة البحث خلال (2013-2022)

أسم المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	الانحراف المعياري
بغداد	0.254	0.023	-0.1	-0.273	-0.025	0.086	-0.058	0.368	0.187	0.038	0.05	0.183
الاستثمار العراقي	0.1	0.209	0.217	0.155	-0.062	-0.089	-0.278	0.121	-0.162	-0.214	0.000	0.185
الأهلي العراقي	0.390	-0.225	-0.356	0.235	0.263	0.092	0.032	0.014	0.063	0.197	0.071	0.225
الإتحاد العراقي	-0.742	0.133	-0.439	0.153	-0.04	-0.084	-0.275	0.152	0.109	-0.056	-0.109	0.296
المنصور للاستثمار	0.168	0.092	0.069	0.049	0.213	0.190	-0.036	-0.174	-1.225	-0.162	-0.082	0.424
الحد الأعلى	0.390	0.209	0.217	0.235	0.263	0.190	0.032	0.368	0.187	0.197	0.071	0.424
الحد الأدنى	-0.742	-0.225	-0.439	-0.273	-0.062	-0.089	-0.278	-0.174	-1.225	-0.214	-0.109	0.183
المدى	1.132	0.434	0.656	0.508	0.325	0.279	0.310	0.542	1.512	0.411	0.18	0.241
المتوسط العام	0.034	0.046	-0.171	0.064	0.050	0.039	-0.123	0.096	-0.206	-0.039	-0.014	0.263

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث من خلال برنامج EXCEL.

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغ (50 مشاهدة) البالغة (-0.014)، ويتضح أن المصرف الأهلي العراقي حقق أعلى قيمة موجبة للكفاية النقدية بين المصارف إذ بلغ متوسط المؤشر (0.071) وهذا يعني أن المصرف لديه فائض نقدي ويمكن لإدارته أن تستخدمه، إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل. إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يعبر عن السيولة الجيدة للمصرف، وتراوحت قيمة المؤشر ما بين أعلى قيمة لها عام 2013 وبلغت (0.390) وأدنى قيمة لها في عام 2015 وبلغ (-0.356)، فيما ارتفع الانحراف المعياري للمصرف ذاته وبلغ (0.225) وهو أقل من متوسط السوق البالغ (0.263). وجاء مصرف بغداد في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع مؤشر الكفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وبلغ متوسط المؤشر (0.05) وتراوحت قيمة المؤشر في المصرف بين أعلى مؤشر لها عام 2020 وبلغت (0.368) وأدنى مؤشر لها في عام 2016 وبلغ (-0.273).

أما أدنى قيمة لمؤشر التغطية فقد تحققت في مصرف الإتحاد العراقي وكانت سالبة بواقع (-0.109) وهي أكبر من متوسط السوق البالغ (-0.014)، وهذا يعني أن كل ديناراً من المطلوبات المتداولة في المصرف يقابله عجز في التغطية النقدية بمقدار (-0.109) ديناراً من العمليات التشغيلية، وهذا يدل على أن المصرف قد يتعرض لعدد من المخاطر المصرفية بما في ذلك مخاطر التمويل ومخاطر السحب المفاجئ وغيرها من المخاطر لعدم قدرته على سداد التزاماته قصيرة الأجل في أوقاتها المحددة، وبالتالي ينبغي على المصرف أن يبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك أما ببيع جزء من استثماراته أو بالتمويل طويل الأجل وهي حالة غير مرغوب بها، وتراوحت قيمة المؤشر بين أدنى قيمة له عام 2013 وبلغت (-0.742) وأعلى قيمة له عام 2016 وبلغت (0.153)، فيما بلغ الانحراف المعياري له (0.296) وهو أعلى عن الانحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (0.263)، وهذا يعكس عدم استقرار مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للمصرف.

عليه استناداً إلى نتائج التحليل المالي وكفاية المصارف عينة البحث، نجد أن القيم المتحققة لهذا المؤشر وبموجب قائمة التدفقات النقدية تختلف تماماً عن القيم المتحققة له بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي، إذ يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن قيم مؤشر التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة منخفضة (سالبة) لأغلبية المصارف بموجب قائمة التدفقات النقدية، في حين إن المصارف كافة حققت معدلات مرتفعة لهذا المؤشر بموجب القوائم المالية التقليدية. وفي ضوء هذه النتائج يمكن القول إن المعدلات السالبة تشير إلى عدم قدرة المصارف على سداد التزاماتها قصيرة الأجل في تواريخ إستحقاقها، فضلاً عن يمكن أن تتعرض له من مخاطر التمويل السحب المفاجئ وغيرها.

أخيراً وليس آخراً يمكن القول إن كل من المصرف الأهلي العراقي ومصرف بغداد أفضل المصارف أداءً بين المصارف المبحوثة من ناحية كفاية التدفقات النقدية من جهة و إستقرارية السيولة وإدارتها والسياسات المتبعة من قبلها من جهة أخرى.

**2. مؤشر التغطية النقدية لإجمالي الالتزامات:** ويوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية لإجمالي المصارف المبحوثة خلال الفترة (2013 – 2022).

جدول (7): نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية لإجمالي الإلتزامات المشتقة من القوائم المالية المستحدثة للمصارف عينة البحث خلال (2013 - 2022)

أسم المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	الانحراف المعياري
بغداد	0.254	0.023	-0.247	-0.273	-0.025	0.086	-0.058	0.368	0.187	0.038	0.035	0.203
الاستثمار العراقي	0.064	0.103	0.107	0.077	-0.031	-0.047	-0.141	0.065	-0.097	-0.133	-0.003	0.098
الأهلي العراقي	0.390	-0.225	-0.357	0.235	0.163	0.092	0.032	0.022	0.059	0.183	0.059	0.217
الإتحاد العراقي	-0.741	0.132	-0.536	0.155	-0.040	-0.084	-0.275	0.152	0.109	-0.055	-0.118	0.309
المنصور للاستثمار	0.168	0.092	0.069	0.049	0.213	0.187	-0.036	-0.172	-1.325	-0.161	-0.092	0.454
الحد الأعلى	0.390	0.132	0.107	0.235	0.213	0.187	0.032	0.368	0.187	0.183	0.059	0.454
الحد الأدنى	-0.741	-0.225	-0.536	-0.273	-0.040	-0.084	-0.275	-0.172	-1.325	-0.161	-0.118	0.098
المدى	1.131	0.357	0.643	0.508	0.254	0.271	0.306	0.540	1.512	0.345	0.177	0.356
المتوسط العام	0.027	0.025	-0.193	0.049	0.056	0.047	-0.096	0.087	-0.213	-0.026	-0.024	0.256

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث من خلال برنامج EXCEL.

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغ (50 مشاهدة) بلغ (-0.024) ويتضح أن المصرف الأهلي العراقي حصل أعلى قيمة تغطية لإجمالي الإلتزامات بين المصارف خلال الفترة المبحوثة، إذ بلغ متوسط المؤشر (0.059) وتشير قيمة المؤشر الموجبة إلى أن المصرف لديه سيولة كافية تمكنه من الاستمرار في أنشطته الرئيسية دون أية مشاكل، وإن لديه القدرة على تغطية التزاماته سواء كانت تلك الإلتزامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وتراوحت قيمة المؤشر ما بين أعلى قيمة له عام 2013 وبلغت (0.390) وأدنى قيمة له في عام 2015 وبلغت (-0.357)، فيما ارتفع الانحراف المعياري للمصرف ذاته وبلغ (0.217) وهي منخفضة عن متوسط السوق البالغ (0.256). وجاء مصرف بغداد في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع مؤشر التغطية النقدية إلى إجمالي الإلتزامات وبلغ متوسط المؤشر (0.035) وتراوحت قيمة المؤشر في المصرف بين أعلى مؤشر له عام 2020 وبلغت (0.368) وأدنى مؤشر له في عام 2016 وبلغت (-0.273). أما أدنى مؤشر للتدفق النقدي فقد تحقق في مصرف الإتحاد العراقي وبلغ متوسطه (-0.118) وهو مرتفع عن متوسط السوق البالغ (-0.024)، ومن ثم فإن القيمة السالبة للمؤشر تدل على عدم توافر السيولة في المصرف مما يزيد من مخاطر عدم القدرة على سداد هذه الإلتزامات، وبالتالي ينبغي عليه أن يبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك أما ببيع جزء من استثماراته أو بالتمويل طويل الأجل وهي حالة غير مرغوب بها، وتراوحت قيمة المؤشر بين أدنى قيمة له عام 2013 وبلغت (-0.741) وأعلى قيمة له عام 2016 وبلغت (0.155)، فيما بلغ الانحراف المعياري له (0.309) وهو أعلى عن الانحراف المعياري لمتوسط السوق البالغ (0.256)، وهذا يعكس عدم استقرار مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية للمصرف.

عليه استناداً إلى نتائج التحليل المالي للمصارف عينة البحث كما يظهرها الجدول رقم (7)، نجد أنه كلما كان مؤشر التغطية موجب كلما كان الوضع المالي للمصرف جيد وله القدرة على مواجهة الإلتزامات كافة المترتبة بدمته سواء أكانت قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، مما يدل أيضاً

على إتباع المصرف سياسة إئتمانية رشيدة تجنبه مخاطر عدم توفر السيولة وتذبذب الوضع المالي وعدم إستقراره. إلا أن هذه النتيجة تعكس بالمقابل حالة المخاطرة التي قد يتعرض لها المصرف والناجمة عن انخفاض ربحيته بحكم طبيعة العلاقة السلبية بين كل من السيولة والربحية والعكس صحيح إذا كان مؤشر التغطية هذا سالب، الأمر الذي ينذر بتفاقم الوضع المالي وربما تعرض المصرف إلى الإعسار المالي أو الإفلاس.

وبشكل عام يرى الباحثان وفي ضوء النتائج المتحققة إن كل من مصرفي الأهلي العراقي وبغداد يعدان من أفضل المصارف أداءً ضمن عينة البحث من ناحية التدفق النقدي لتغطية إجمالي الالتزامات، الأمر الذي يعكس كفاءة الإدارة في تنظيم السيولة وإختيار السياسات الإئتمانية المناسبة. **3. مؤشر التغطية النقدية الخارجة:** ويوضح الجدول رقم (8) نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية الخارجة للمصارف المبحوثة خلال الفترة (2013 – 2022).

جدول (8): نتائج تحليل مؤشر التغطية النقدية الخارجة المشتقة من القوائم المالية المستحدثة للمصارف عينة البحث خلال (2013-2022)

أسم المصرف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط	الانحراف المعياري
بغداد	-1.773	-0.395	-1.919	63.632	-2.443	1.117	2.254	-5.497	-0.805	-0.207	6.829	20.603
الإستثمار العراقي	0.858	0.867	-1.792	30.9	0.802	15.006	-3.235	2.184	-2.259	-1.418	6.646	10.708
الأهلي العراقي	-7.025	-0.752	44.616	39.143	8.473	-0.530	-0.211	0.499	-1.850	-11.388	7.098	19.074
الإتحاد العراقي	-4.244	1.510	35.613	11.466	4.643	4.654	14.182	-0.956	-1.337	-0.950	6.458	11.790
المنصور للإستثمار	2.467	5.407	3.762	0.073	-0.768	1.741	-1.416	-2.227	7.482	3.220	1.974	3.117
الحد الأعلى	2.467	5.407	44.616	63.632	8.473	15.006	14.182	2.184	7.482	3.22	7.098	20.603
الحد الأدنى	-7.025	-0.752	-1.919	0.073	-2.443	-0.530	-3.235	-5.497	-2.259	-11.388	1.974	3.117
المدى	9.492	6.158	46.535	63.559	10.916	15.536	17.417	7.681	9.742	14.608	5.124	17.486
المتوسط العام	-1.943	1.327	16.056	33.953	2.141	6.811	2.768	-1.199	0.246	-2.149	5.801	14.498

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث من خلال برنامج EXCEL.

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغ (50 مشاهدة) بلغ (5.801) ويتضح أن الأهلي العراقي حصل على أعلى قيمة تدفقات نقدية خارجة بين المصارف خلال الفترة المبحوثة، إذ بلغ متوسط المؤشر (7.098) وإن ارتفاع هذا المؤشر دليل على أن المصرف لديه سيولة كافية تمكنه من الاستمرار في أنشطته الرئيسية كإجراء المبيعات الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع دون أية مشاكل، فضلاً عن سداد توزيعات الأرباح النقدية المستحقة على المصرف للمساهمين أو أية تدفقات نقدية خارجة لضرورة لأنشطة التمويل والاستثمار من صافي التدفقات النقدية المتأتية من النشاط التشغيلي، وتراوحت قيمة المؤشر ما بين أعلى قيمة له عام 2015 وبلغت (44.616) وأدنى قيمة له في عام 2022 وبلغت (-11.388)، فيما ارتفع الانحراف المعياري للمصرف ذاته وبلغ (19.074) وهو مرتفع عن متوسط السوق البالغ (14.498). وجاء مصرف بغداد في المرتبة الثانية من حيث إرتفاع مؤشر كفاية التدفقات النقدية الخارجة وبلغ متوسط المؤشر (6.829) وتراوحت قيمة المؤشر في المصرف ما بين أعلى قيمة له عام 2016 وبلغت (63.632) وأدنى قيمة له في عام 2020 وبلغت (-5.497).

أما أدنى مؤشر للتدفق النقدي فقد تحقق في المصرف المنصور للاستثمار وبلغ متوسطه (1.974) وهو منخفض جدا عند مقارنته بالمتوسط العام للسوق والبالغ (5.124)، إن انخفاض هذا المؤشر يعني عدم توافر السيولة لدى المصرف وزيادة المخاطر، وبالتالي ينبغي عليه أن يبحث عن مصادر لتمويل العجز وذلك أما ببيع جزء من استثماراته أو بالتمويل طويل الأجل وهي حالة غير مرغوب بها، وتراوحت قيمة المؤشر بين أدنى قيمة له عام 2020 وبلغت (-2.227) وأعلى قيمة له عام 2021 وبلغت (7.482)، فيما بلغ الانحراف المعياري له (3.117) وهو أقل من متوسط السوق البالغ (14.498)، وهو يشير إلى استقرار لمؤشر التغطية النقدية الخارجة للمصرف. عليه استناداً إلى نتائج التحليل المالي وقيم مؤشر التغطية النقدية الخارجة يلاحظ أن متوسط المؤشر موجب في كافة المصارف فضلا عن انخفاض مخاطر التقلب فيها ويشير ذلك استقرار المؤشر بشكل معقول مما يعني إمكانية المصارف على استمرها في أنشطتها دون أي مشاكل. وبشكل عام يرى الباحثان وفي ضوء النتائج المتحققة إن كل من مصرفي الأهلي العراقي وبغداد يعدان من أفضل المصارف أداءً ضمن عينة البحث من ناحية التدفقات النقدية الخارجة، الأمر الذي يعكس كفاءة الإدارة في تنظيم السيولة وإختيار السياسات الإنتمانية المناسبة للإستمرارية في أنشطتهما الرئيسية.

ولمزيد من التوضيح فإن الجدول رقم (9) يظهر الإختلاف في نتائج التحليل المالي لقيم مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة.

جدول (9): الإختلاف في نتائج التحليل المالي لقيم مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة للمصارف عينة البحث حسب الترتيب خلال (2013-2022)

مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية التقليدية									1
التغطية النقدية للمتطلبات المتداولة			التغطية النقدية لإجمالي الموجودات			السيولة السريعة			
الاسم المصرف	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	
بغداد	1.186	0.045	5	0.711	0.112	4	0.896	0.137	
الإستثمار العراقي	1.799	0.175	2	0.809	0.318	3	1.149	0.306	
الأهلي العراقي	1.628	0.392	3	0.618	0.114	5	1.061	0.365	
الإتحاد العراقي	1.832	0.195	1	1.059	0.774	1	2.162	1.702	
المنصور للإستثمار	1.375	0.149	4	0.821	0.102	2	1.144	0.109	
المتوسط العام	1.564	0.191		0.804	0.284		1.283	0.523	
مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية المستحدثة									2
التغطية النقدية للمتطلبات المتداولة			التغطية النقدية لإجمالي الالتزامات			التغطية النقدية الخارجة			
الاسم المصرف	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	
بغداد	0.05	0.183	2	0.035	0.203	2	6.829	20.603	
الإستثمار العراقي	0.000	0.185	3	-0.003	0.098	3	6.646	10.708	
الأهلي العراقي	0.071	0.225	1	0.059	0.217	1	7.098	19.074	
الإتحاد العراقي	-0.109	0.296	5	-0.118	0.309	5	6.458	11.790	
المنصور للإستثمار	-0.082	0.424	4	-0.092	0.454	4	1.974	3.117	
المتوسط العام	-0.014	0.263		-0.024	0.256		5.801	14.498	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث من خلال برنامج EXCEL.

في ضوء نتائج الجدول رقم (9) يتضح أن هناك اختلافاً واضحاً في نتائج التحليل المالي، فقد احتل مصرف الإتحاد العراقي المرتبة الأولى من حيث نتائج قيم مؤشرات السيولة على وفق قائمتي الدخل والمركز المالي، وفي الوقت نفسه احتل المرتبة الخامسة والرابعة من حيث نتائج قيم مؤشرات السيولة بموجب قائمة التدفقات النقدية. ولكن في المقابل أيضاً يتبين أن المصرف الأهلي العراقي احتل المرتبة الأولى من حيث نتائج قيم مؤشرات السيولة بناء على قائمة التدفقات النقدية واحتل مراتب متدنية من حيث نتائج قيم مؤشرات السيولة بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي. ويلاحظ أن هناك تذبذب واضح في نتائج قيم مؤشرات السيولة للمصارف المبحوثة بموجب قائمتي الدخل والمركز المالي وذلك ناجم عن تأثير أساس الإستحقاق، في حين أن هناك إستقراراً نسبياً نوعاً ما في نتائج مؤشرات السيولة على وفق الأساس النقدي، ومما سبق يتضح وجود عدم تطابق بين قيم مؤشرات سيولة للمصارف، حيث شمل عدم التطابق هذا جميع المصارف عينة البحث وبنسبة تصل إلى 100%، ويعود السبب في عدم التطابق هذا إلى إختلاف الأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية سالفة الذكر.

**ثالثاً. تحليل العلاقة بين المتغيرات الرئيسية للبحث باستخدام معامل الارتباط وأثبت الفرضيات:** تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين المتغيرات الرئيسية للبحث والتي تتمثل بالمؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التقليدية (المعدة على أساس الإستحقاق) والمستحدثة (المعدة على الأساس النقدي) لتقييم سيولة المصارف عينة البحث وإختبار فرضياته وهي:

1. يوجد إختلاف في نتائج تقييم سيولة المصارف عينة البحث ناتج عن إختلاف في الأسس المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية وطبيعة المعلومات الواردة فيها.
2. هناك حاجة إلى إستخدام المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق إلى جانب المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية لتقييم سيولة المصارف عينة البحث. يلاحظ من نتائج معامل الارتباط بيرسون الواردة في الجدول رقم (10) وجد علاقة عكسية بين كل المؤشرات عدا مؤشر التغطية النقدية الخارجة في علاقته مع مؤشري السيولة السريعة والتغطية النقدية للمطلوبات المتداولة فقد كانت العلاقة موجبة ولكن ضعيفة جداً. وقد جاءت نتائج التحليل الإحصائي منسجمة مع نتائج التحليل المالي التي أظهرت وجود عدم تطابق بين قيم مؤشرات السيولة بناء على القوائم المالية التقليدية والمستحدثة، بحيث شملت حالة عدم التطابق هذه جميع المصارف المبحوثة وبنسبة تصل إلى 100%، وفي الوقت الذي كانت قيمة متوسط قيمة السيولة موجبة للمصارف كافة على وفق القوائم المالية التقليدية، جاءت هذه النتائج سالبة لأغلبية المصارف عينة البحث على وفق القوائم المالية المستحدثة.

عليه وفي ضوء النتائج التي توصل إليها الباحثين من خلال الجداول السابقة والتي تناولت جوانب التحليل المالي، فضلاً عن التحليل الإحصائي للمؤشرات المشتقة من القوائم المالية التقليدية والمستحدثة، يمكن القول بوجود إختلاف واضح بين نتائج قيم المؤشرات المستخدمة في تقييم سيولة المصارف عينة البحث ناتج عن إختلاف الأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وهذا الإختلاف بطبيعة الحال سيؤدي إلى إختلاف المحتوى المعلوماتي للقوائم المذكورة، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى استخدام المؤشرات المالية المشتقة من كل من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق والأساس النقدي لتقييم سيولة المصارف عينة البحث وبشكل الذي تكمل إحداها الأخرى وهذا ما يفسر لنا أيضاً الإختلاف بين قيم نتائج المؤشرات الخمسة المعتمدة في تقييم سيولة المصارف عينة

البحث والتمثلة في (السيولة السريعة، التغطية النقدية لإجمالي الموجودات، التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة، التغطية النقدية لإجمالي الالتزامات، التغطية النقدية الخترجة) والمشتقة من القوائم المالية سالفة الذكر وهذا بدوره يقودنا إلى إثبات فرضيات البحث، وكما هو موضح في الجدول رقم (10):

جدول (10) تحليل العلاقة بين مؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التقليدية مع مؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية المستحدثة للمصارف عينة البحث خلال (2013 - 2022)

مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية التقليدية				التفاصيل
التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة	التغطية النقدية لإجمالي الموجودات	السيولة السريعة	مؤشر	مؤشرات السيولة المشتقة من القوائم المالية المستحدثة
-0.75	-0.9	-0.318	التغطية النقدية للمطلوبات المتداولة	
-0.749	-0.895	-0.281	التغطية النقدية لإجمالي الالتزامات	
0.072	-0.162	0.331	التغطية النقدية الخارجة	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي من خلال برنامج SPSS.

#### المبحث الرابع: الإستنتاجات والمقترحات

##### أولاً. الإستنتاجات:

1. على الرغم من بعض أوجه القصور التي شابته قائمتي الدخل والمركز المالي المعدتان على أساس الاستحقاق إلا أن هاتين القائمتين لها أهميتهما من وجهة نظر المستثمرين والدائنين ومحلي القوائم المالية بسبب طبيعة المعلومات التي توفرهما عن نتائج الأعمال وحقيقة المركز المالي وبالتالي لاغنى عن الركوز إليهما في مجال تقييم السيولة المصرفية.
2. إن ما أظهرته قائمة التدفقات النقدية من معلومات إضافية حول مجرى النقد وبموجب النتائج الواردة في الجانب تطبيقي للبحث يجعل منها قائمة أساسية لا يمكن الإستغناء عنها وبذلك تكون قائمة مكملة جاءت لسد النقص في القوائم المالية التقليدية وبالتالي فإن هناك حاجة لإستخدام كلا النوعين من القوائم بحيث يكمل أحدهما الآخر ولا مجال للإستغناء عن أي منها.
3. أثبتت نتائج البحث أن إختلاف الأسس المحاسبية يؤدي بالنتيجة إلى إختلاف المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المعدة في ضوء هذه الأسس، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود ترابط وإنسجام فيما بين القوائم المالية المختلفة لأنها تصب في مجرى واحد ومن ثم فإن إختلاف الأسس المحاسبية لا يحول دون إمكانية إعتمادهما معاً.
4. جاءت نتائج البحث تؤكد أن المؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفقات النقدية لتقييم السيولة المصرفية أكثر دقة وموضوعية إذا ماتم مقارنتها مع المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التقليدية وذلك لأن الأولى تخلو من الأحكام والاجتهادات الشخصية التي تكتنف الثانية، مما يجعل مؤشرات التدفقات النقدية تظهر القدرة الحقيقية المصرف في مواجهة إلتزاماته المالية سواء كانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، إلى جانب إمكانيتها في التنبؤ بحالات الإفلاس أو الأزمات المالية.

5. أظهرت نتائج البحث أن أغلبية المصارف المبحوثة كانت تحتفظ بمقدار من السيولة يفوق المعدل المعياري الواجب الالتزام به وذلك في ضوء المؤشرات المالية المشتقة من القوائم المالية التقليدية، ومع أن الأمر يبدو طبيعياً للوهلة الأولى كونه يحقق الأمان لحقوق المودعين ويدير مخاطر السيولة، إلا أن ذلك وفي الوقت نفسه يؤدي إلى ضياع فرص استثمار الأموال ومن ثم انخفاض ربحية المصرف. وهذا مالا نجده في نتائج التحليل التي جاءت بها المؤشرات المالية المحتسبة في ضوء قائمة التدفقات النقدية التي أظهرت نتائج سالبة دالة على عجز النقدية في تلك المصارف.

6. إن نتائج التحليل المالي والإحصائي للمؤشرات المالية كافة أكدت أنه لا توجد مؤشرات خاصة بقائمة معينة يمكن عدّها مثالية وشاملة لجميع أغراض تحليل وتقييم السيولة المصرفية، الأمر الذي يفرض بالنتيجة التزام التكامل المشترك للمؤشرات كافة المشتقة من القوائم المالية بغض النظر عن الأسس المحاسبية المستخدمة في إعدادها إذا ما أريد الوصول إلى نتائج موضوعية حول السيولة المصرفية للمصارف عينة البحث بحيث تخدم مصالح الأطراف المستفيدة من تلك القوائم.

### ثانياً. المقترحات:

1. ينبغي أن تأخذ إدارة سوق العراق للأوراق المالية على عاتقها إصدار مجموعة قوانين وتعليمات جديدة تلتزم بموجبها إدارات المصارف المدرجة في السوق بضرورة عرض النسب والمؤشرات المالية التي جاءت في البحث ضمن التقارير المالية المنشورة، لأن ذلك من شأنه أن يعطي صورة واضحة للمستثمرين المحليين أو الخارجيين عن أداء المصارف وبما يدعم حركة التداول في السوق ويعزز مكانته بنظر الآخرين ويسفر بالنتيجة عن دعم البنية التحتية للاقتصاد العراقي.

2. ضرورة إلتزام المصارف التجارية بإعطاء اهتمام كاف بقائمة التدفقات النقدية وما يمكن أن يشتق منها من مؤشرات وذلك لسببين أولهما العمل بما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية والمحلية من جهة، ومن جهة أخرى دور هذه القائمة ومؤشراتها في إعطاء حكم واضح وموضوعي عن مستوى النقد المتداول في المصرف يمكن الأطراف ذات العلاقة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والتحوط لما يمكن أن يتعرض له المصرف من مخاطر الإفلاس.

3. التأكيد على ضرورة الاستفادة من المؤشرات المالية المشتقة من كل من قائمة التدفقات النقدية وإلى جانب تلك المشتقة من القوائم المالية التقليدية واستخدامها جانبا إلى جنب عند تقييم سيولة وربحية المصرف.

4. ينبغي أن تأخذ إدارات المصارف بنظر الاعتبار المعايير النمطية لمستوى الاحتفاظ بمقدار السيولة اللازمة لممارسة نشاطها المختلفة مع عدم إهمال إمكانيات الاستثمار في مجالات الاقتصاد المختلفة لتحقيق الأرباح اللازمة لمواصلة نشاطها بصورة مستمرة وبما يحقق للمصرف النمو والازدهار، فضلا عن كسب ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف.

5. ولا يخفى ما للدورات التدريبية من أهمية في رفع مستوى كفاءة العاملين في المصرف، لذا لا بد من إجراء دورات تطويرية للموظفين في مجال المحاسبة والتويل مع شرح أهمية وفوائد كشف التدفقات النقدية وطرق إعدادها، هذا إلى جانب أن تأخذ الجامعات والمعاهد المختصة دورها في تطوير مناهج التعليم لرفع مستوى العلمي والمهني للخريجين وبما يخدم سوق العمل في قطاع المصرفي.

## المصادر

## أولاً. المصادر العربية:

1. أحمد كاجيجي، خالد علي، ومحمد فال، إبراهيم ولد، (2011)، تحليل القوائم المالية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية.
2. الحجلة، مجد سامي، (2016)، مدى إنعكاس مؤشرات الأداء المالي على أسعار الأسهم للمصارف المدرجة في سوق دمشق للوراق المالية، رسالة ماجستير، قسم المصارف والتأمين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق- السورية.
3. حجير، إسماعيل، (2003)، قائمة التدفقات النقدية – نشأتها وأهدافها والتحليل المالي باستخدامها، مجلة البنوك في الأردن، العدد 5، المجلد 22.
4. الحسناوي، دعاء كريم، (2018)، المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ودوره في تقييم الأداء المالي - دراسة مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي الدخل والمركز المالي بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية العراقية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
5. الحسيني، فلاح الحسيني، والدوري، مؤيد الدوري، (2000)، إدارة البنوك - مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار الوائل للطباعة والنشر، عمان - الأردن.
6. حسين، أحمد علي، (2019)، نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصرف - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
7. الحلوي، الخموسي أحمد، وأحمد، الشريف أحمد، (2015)، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، العدد 1، المجلد 15.
8. خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح، (2011)، تحليل القوائم المالية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن.
9. سليمان، بلعور سليمان، والطيب، علي بن الطيب، (2009)، قراءات مالية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول إطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية.
10. السهلاني، أياد فلاح، (2019)، التوسع غير المنضبط وأثرها في الاستقرار الاقتصادي في العراق - دراسة حالة الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2017، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
11. سعيد، لوفان أكرم، (2023)، الأثر التتبعي للتدفقات النقدية في تحليل المخاطر وبناء محفظة القروض للمصارف - دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال فترة 2010 - 2019، أطروحة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية.
12. الشمري، أرشد عبدالأمير جاسم، والحويزواوي، أحمد ميري أحمد، والموسوس، حميد مجيد حميد، (2020)، مخاطرة السيولة علاقتها وأثرها على سيولة وربحية المصرف الإسلامي - دراسة تطبيقية

- لعينة من المصارف القطاع الخاص العراقي للفترة من 2011 - 2017، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد 57.
13. شنوف، شعيب، (2012)، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للأبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار الزهران للنشر والتوزيع.
14. عزوي، هارون عزوي، (2011)، دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فاعلية الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة الشركة العمومية الاقتصادية للكهرباء الريفية والحضرية - باتنة، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة.
15. عريان، بدر جبرو نايف، (2021)، العوامل المحددة لمستوى الاحتفاظ بالسيولة النقدية في عينة من الشركات الصناعية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2009 - 2019، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
16. العبسي، علي، وتجانبة، حمزة، ومايده، محمد فيصل، (2022)، أهمية مقاييس التدفقات النقدية التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة لدى بنك البركة الإسلامي، مجلة العلوم الإسلامي، المجلد 22، العدد 01.
17. محمد، ريباز محمد، (2024)، دور التحليل المالي للمؤشرات المشتقة من القوائم المالية المعدة على أساس الإستحقاق والأساس النقدي في تقييم ربحية المصارف - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكورديستانية للدراسات الإستراتيجية، العدد 1.
18. مطر، محمد، (2007)، مبادئ المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية - ومشاكل الإعراف - والقياس والإفصاح، الجزء الأول والثاني، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان- الأردن.
19. محمد، أمال نوري، (2013)، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي
20. لقائمة التدفقات النقدية - دراسة تحليلية بالإعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية،
21. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 34.
22. النائلي، علاء حامد فيصل، (2017)، السيول العامة وأثرها في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في العراق للمدة 2000 - 2015، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.
23. نور، عبد الناصر، (2000)، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دائرة المكتبة الوطنية، عمان - الأردن.
24. وادي، محمد حسن، (2021)، أثر إدارة المخاطر والسيولة والربحية على قيمة المؤسسة المصرفية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2016-2019، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى.
25. القوائم المالية لمصرف بغداد للمدة (2013 - 2022).
26. القوائم المالية لمصرف الإستثمار العراقي للمدة (2013 - 2022).
27. القوائم المالية لمصرف الأهلي العراقي للمدة (2013 - 2022).
28. القوائم المالية لمصرف الإتحاد العراقي للمدة (2013 - 2022).
29. القوائم المالية لمصرف المنصور للإستثمار للمدة (2013 - 2022).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Brahmasrene, Tantatape, (2004), Examining Preferences in Cash Flow Statement Format" CPA Journal, Vol. 74, Issue 10.
2. David, A., olanrewajn and Samuel, o., oluwajinka, (2012), "liquidity management and commercial banks, profitability in Nigeria, Reearch journal of finance and accounting, Vol 2, N 7/8.
3. Hamshari, Y. M. A. (2020). The Effect of the Relationship Between Cash Flows From Operating Activities and Earnings per Share in Jordan" International Journal of Financial Research, 11(4), 289-295.
4. Kieso, Donald E. & Weygandt, Jerry J., (2019), Intermediate Accounting" 19th Ed, John Wiley & sons, Inc.
5. Pavlović, Milos and Cvijic, Jana, (2021), Methodology of Cash Flows Analysis" Belgrade Business and Arts Academy of Applied Studies, Belgrade, Serbia, 9(3).1-16.
6. Rose, S., peter and Marquis, H., Milton, (2013), "Money and capital markets- financial institutions and instruments in a global market place" th 10, Boston.